

أثر الاستيطان على واقع وهيكلية البطالة  
في محافظة القدس  
(1995-2003)

أ. جاسر محمد خليل  
جامعة القدس المفتوحة

## أولاً: المقدمة

كان لسياسة الاستيطان الممنهجة التي اتبعتها الحركة الصهيونية في تنفيذ مخططاتها العديد من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة على حياة المقدسيين.

وبما أن مدينة القدس تقع في مركز الصراع، ونقطة الارتكاز التي تمحور عليها الفكر الصهيوني، فقد وظفت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياساتها الأمنية والاجتماعية والاقتصادية في خدمة الاستيطان حول المدينة المقدسة وفي داخل أحيائها الشرقية، مما إنعكس سلباً على مجمل نواحي حياة سكانها الفلسطينيين، وتحديداً النواحي المتعلقة بمقومات الصمود ومقاومة التهويد، كمرحلة أولى، ومن ثم التركيز على سياسات عزلها عن بيئتها الفلسطينية وخنقها اقتصادياً وإجتماعياً كمرحلة ثانية، وصولاً إلى الطرد والاحلال والافراغ في المرحلة الثالثة، وذلك في سياق تطبيق ما بات يعرف بسياسة فرض الأمر الواقع.

أعتبرت سلطات الاحتلال العامل الديمغرافي في القدس، كأحد أهم التحديات التي ما زالت تواجه مخططها الصهيوني لتهويد المدينة ومحيطها، الأمر الذي جند له كل إمكانياتها وسياستها من أجل التغلب عليه عبر سياسة الاستيطان وجذب وتشجيع المستوطنين اليهود الجدد والقدامى للإستيطان في القدس، وبالمقابل إعتماد السياسات الاقتصادية والاجتماعية ذات التأثير السلبي على حياة السكان المقدسيين، بدءاً بسياسات المصادرة وسياسات التخطيط البلدي والهيكلية والسياسات الضريبية وقانون الإقامة والمواطنة، إلى جانب سياسات تدمير البنى التحتية للمؤسسات الوطنية الاجتماعية والاقتصادية من خلال إجراءات وسياسات متشددة في منح التراخيص أو عبر اعطاء ميزات نسبية للمؤسسات اليهودية بما يجعلها متفوقة نسبياً على مثيلاتها الفلسطينية، ناهيك عن سياسات الإغلاق التعسفي للعديد من المؤسسات الوطنية وإخضاع نشاطات البعض الآخر لقيود مشددة بهدف اضعاف قدرتها على التأثير في الحفاظ على الهوية

العربية للمدينة ومحيطها، وانتهاءً بسياسات هدم البيوت والحصار والعزل عن محيطها الفلسطيني.

كل ذلك، كان له أكبر الأثر على القوى العاملة الفلسطينية في القدس التي تعتبر الأساس في تدعيم وترسيخ مقومات الصمود. بناءً عليه، يأتي هذا البحث للوقوف على أبرز خصائص البطالة والتغيرات الهيكلية التي طرأت عليها باعتبارها المرآة التي تعكس آثار السياسات والاجراءات الإسرائيلية على واقع واوضاع القوى العاملة خلال الفترة 1995-2003، وهي الفترة التي سارعت فيها الحكومة الإسرائيلية في تنفيذ سياسات التهويد والعزل، في خطوات إستباقية لإية حلول سياسية مفترضة، وفي خطوات مدروسة لقطع ثمار سياستها التوسعية التي انتهجتها منذ ولادة الحركة الصهيونية.

### هدف البحث:

يهدف البحث تسليط الضوء على أبرز آثار الاستيطان الإسرائيلي على واقع وهيكلية البطالة في محافظة القدس خلال الفترة 1995-2003، ووضع التصورات لسبل مواجهتها والتخفيف من آثارها.

### أسئلة البحث:

يهدف الباحث الإجابة عن الأسئلة التالية التي تمثل جوهر مشكلة البحث:  
ما هية السياسات والاجراءات الاقتصادية التي اتبعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في خدمة وتعزيز سياستها الاستيطانية؟  
ما هية الابعاد الاقتصادية للاستيطان الإسرائيلي وتأثيرها على واقع وهيكلية البطالة في محافظة القدس؟  
كيفية مواجهة آثار الاستيطان الإسرائيلي على القوى العاملة في القدس، وسبل تعزيز صمودها؟

## فرضية البحث:

تقوم فرضية البحث على وجود تأثير سلبي لحركة الاستيطان والسياسات والاجراءات الإسرائيلية الممنهجة بهذا الشأن على جوانب الحياة الاقتصادية لحياة السكان العرب في محافظة القدس، مما أحدث تغييرات كبيرة على واقع وهيكلية البطالة بين القوى العاملة المشاركة فيها، بهدف زعزعة صمودها و ارادتها وتوجيهها بصورة تخدم تحقيق الاستراتيجية والسياسة الاحتلالية عبر السيطرة عليها وعلى اتجاهاتها، مما جعل الحياة في المدينة المقدسة والحصول على مقومات العيش الكريم معاناة حقيقية، تمهيداً لدفع قسماً من سكانها العرب إلى البحث عن فرص العمل والاستثمار والعيش خارج نطاق ما بات يعرف بحدود القدس الكبرى، والتحكم بالقسم المتبقي فيها بالصورة التي تدعم مواقف إسرائيل التفاوضية واستراتيجياتها المستقبلية، عبر خلق اطار من الوهم المتعلق بالامتيازات والضمانات الاجتماعية للسكان العرب التي تمثل الجزرة، وبنفس الوقت التلويح بالعصا عبر الترويج لإبعاد حرمان سكان القدس من هذه "الامتيازات" التي قد تعتبرها بعض الفئات من السكان نوعية مقارنة بالاوضاع السائدة في باقي المناطق الفلسطينية، وهذا ما برز بشكل واضح عند اجراء الانتخابات الرئاسية الفلسطينية عام 2004.

## منهجية البحث

ترتكز منهجية البحث على التحليل التاريخي للسياسات والاجراءات ذات الابعاد الاقتصادية المدعمة لسياسات الاستيطان في القدس، إلى جانب التحليل الوصفي للمؤشرات الاحصائية ذات الصلة. من ثم أتجه البحث إلى عرض مؤشرات البطالة العامة في كل من محافظة القدس والضفة الغربية وتحليلها قياسياً لتحديد ما اذا كانت هناك فروق معنوية بين متوسط معدلات البطالة في الضفة الغربية ومحافظة القدس كدلالة على تأثير السياسات والاجراءات الاسرائيلة والحركة الاستيطانية على احداث تغاير بينهما، وذلك عبر اجراء اختبار Paired sample T-test ومن ثم الانتقال إلى دراسة تفصيلية لعلاقة بين مؤشرات البطالة في محافظة القدس والحركة الاستيطانية

ممثلة بعدد المستوطنين في القدس عبر استخدام معامل بيرسون للارتباط، و اجراء اختبار لمعنوية هذا الارتباط لقبول او رفض الفرضية الصفرية التالية:  
" لا توجد علاقة سلبية او ايجابية بين عدد المستوطنين في القدس ومؤشرات البطالة"،  
حيث تم استخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS في التحليل القياسي، بالإضافة إلى التحليل الاحصائي لبيانات مسوحات القوى العاملة التي قام بها الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.

### حدود الدراسة:

تشمل الدراسة إلى جانب المقدمة التاريخية والوصفية المختصرة للسياسات والاجراءات الإسرائيلية، خلال الفترة التي أعقبت عام 1967، تحليل البيانات المتعلقة بمؤشرات القوى العاملة والبطالة في محافظة القدس لفترة الواقعة بين 1995-2003، كونها الفترة التي أعقبت إتفاقيات السلام الموقعة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، الامر الذي ترتب عليه إتخاذ إسرائيل لسلسلة من السياسات والاجراءات الهادفة لخلق امر واقع، تتمترس خلفه في مفاوضات الوضع الدائم، وهو ما يعتبر قطعاً لثمار سياستها التوسعية والاستيطانية التي عمدت لتنفيذها مع انطلاقة المشروع الصهيوني.

### هيكلية البحث:

يشمل البحث الأقسام التالية التي تغطي الأسئلة البحثية المشار إليها أعلاه:

أولاً: المقدمة

ثانياً: ابرز ملامح السياسة الاستيطانية في القدس والسياسات والاجراءات الإسرائيلية الاقتصادية والاجتماعية المعززة لها.

ثالثاً: ابرز السمات العامة للقوى العاملة في محافظة القدس.

رابعاً: أوجه تأثير الاستيطان والسياسات والاجراءات المرتبطة به على واقع وهيكلية البطالة في محافظة القدس، وتشمل:

أ. اثر الاستيطان على رفع معدل البطالة.

- ب. أثر الاستيطان على معدلات التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل بين الجنسين.
- ت. اثر الاستيطان على معدلات التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل حسب الحالة العملية.
- ث. اثر الاستيطان على معدلات التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل حسب نشاطاتهم الاقتصادية السابقة.
- ج. اثر الاستيطان على معدلات التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل حسب المهنة.
- ح. اثر الاستيطان على معدلات التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل حسب سنوات الدراسة.
- خ. اثر الاستيطان على معدلات التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل حسب التركيب العمري.
- خامساً: النتائج والتوصيات.

## ثانياً: ابرز ملامح السياسة الاستيطانية في محافظة القدس والسياسات والإجراءات الإسرائيلية الاقتصادية والاجتماعية المعززة لها

يعد الاستيطان في مدينة القدس إحدى المرتكزات الاستراتيجية في سياسة الاحتلال والحركة الصهيونية منذ اللحظة الأولى لوضع المخطط الصهيوني القائم على مصادرة الأراضي وإجلاء السكان العرب بما يخدم أهدافهم الأساسية والمركزية للسيطرة على مدينة القدس واعتبارها عاصمة أبدية وموحدة لإسرائيل، بما يفرز حقائق قائمة على سياسات فرض الأمر الواقع بما يمنع إعادة تقسيمها أو يسمح بالتفاوض عليها، كون الاحتلال يدرك أهمية المدينة المقدسة الروحية والجغرافية والسياسية والاقتصادية التي تشكل عصب حياة وضمآن استمرار وازدهار الدولة المستقلة التي يحلم الشعب الفلسطيني بإقامتها على ذلك الجزء من أرضه المغتصبة منذ عام 1967.

## المحاور التي ركز عليها الاحتلال في تحقيق أهدافه الاستراتيجية:

- أ. تغيير الطابع العربي الإسلامي للمدينة وخلق أغلبية يهودية داخل ما بات يعرف بحدود بلدية القدس الكبرى.
- ب. التحكم بالوجود السكاني الفلسطيني في المدينة وضواحيها، والتحكم باتجاهاته ونموه ومقومات حياته الاجتماعية والاقتصادية، بما يتوافق مع السياسات الموضوعة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للاحتلال.

## الأساليب والسياسات المتبعة في تهويد المدينة وتعزيز الاستيطان:

عملت سلطات الاحتلال منذ اللحظة الأولى للاحتلال مدينة القدس على تبني وتنفيذ مجموعة من السياسات والأساليب التي تعزز من السيطرة على سكان المدينة العرب، بما يعزز الموقف الإسرائيلي في المطالبة باعتراف العالم بالسيادة الإسرائيلية على القدس ففي أول قرار للجنة الوزارية الخاصة بالقدس، والتي أنشئت في أعقاب حرب 1967 قررت التركيز على إيجاد نسبة 24:76 (يهودي:فلسطيني) كمعدل ديمغرافي في القدس ومن الأساليب التي لجأت لها سلطات الاحتلال:

1. الأساليب العنصرية وغير القانونية في مصادرة الأراضي واستملاك البيوت ومصادرتها، حيث عملت منذ بداية الاحتلال على توسيع حدود البلدية على حساب الأراضي الزراعية لـ 28 قرية فلسطينية دون إلحاق التجمعات السكانية الفلسطينية، فقد صادرت إسرائيل منذ عام 1967 حوالي 33% من أراضي الفلسطينيين وحددت 54% منها للأغراض العامة، فيما لم يتبقى للسكان الفلسطينيين سوى 13% من مساحة أراضيهم. حيث بدأت بخطط لبناء المستوطنات بالشكل الذي يحد من قدرة الأحياء والتجمعات الفلسطينية في القدس على التوسع والتمدد، جنباً إلى جنب مع تشجيع الهجرة الصهيونية إلى المدينة، بالإضافة لاتخاذ الإجراءات والسياسات العنصرية ضد السكان الفلسطينيين حيث خصصت معظم مشاريع الإسكان في المدينة لصالح الإسكان

اليهودي، وتوفير الوظائف والخدمات لهذه التجمعات، مع إنشاء شبكة طرق ضخمة لخدمتها وبنفس الوقت لمحاصرة وعزل التجمعات الفلسطينية الداخلية عن بعضها البعض وفصل التجمعات الداخلية عن الخارجية، حيث تشكل هذه الشبكة الآن معظم الحدود الخارجية للمحيط الشمالي والشرقي والجنوبي للمدينة.

2. وضع القيود والسياسات التنظيمية المجحفة للحد من البناء الفلسطيني وتقليص المساحات المخصصة للبناء المتاحة لسكان المقدسيين، لصالح التوسع الاستيطاني الذي يتزايد بخطى مطردة ومستمرة.

3. سياسات التهجير سواء بسياسات التعامل مع السكان المقدسيين كمقيمين وليس كمواطنين محرومين من الحقوق الأساسية في ظل سياسة تميز عنصرية واضحة تظهر بحجم الموازنات المخصصة للبنى التحتية والخدمات في الأحياء العربية مقارنة بمثيلاتها اليهودية، حيث قدرت نسبة الضرائب التي يتم جمعها من السكان العرب بـ 26% من إجمالي عائدات البلدية، فيما لم ينفق منها على الفلسطينيين سوى 5%، مع استمرار التصعيد بسياسات التضييق على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للسكان عبر سياسات الضرائب والرسوم والتراخيص بأشكالها المختلفة مما يخلق واقعاً يدفع إلى ظروف تجبر السكان للبحث عن بدائل في ظل حرب نفسية لخلق فئات لدى السكان المقدسيين باستحالة حل قضية القدس في ظل موازين القوى ووتيرة إجراءات التهويد السريعة والمخططة بإحكام، حيث تستغل حاجة السكان الاقتصادية المتفاقمة في إجبارها للبحث عن حل مشاكل السكن في الضواحي أو المدن والبلدات القريبة من القدس التي رسم لها المخطط الصهيوني هذا الدور كمنفذ لتنفيس الضغط الاستيطاني حيث باتت تستوعب 25% من سكان مدينة القدس (Vitullo, 1998)، وهذا ما أدى إلى إغلاق العديد من المؤسسات الاقتصادية، وتركز الجديد والقائم منها في المؤسسات صغيرة الحجم، وانتقال جزء هام منها إلى مناطق J2 التي لم تشملها إسرائيل بالضم (جدول 2)، بحيث حوت محافظة



القدس إلى سوق للقوى العاملة تحت طلب سوق العمل الإسرائيلي، مما عمل على تشويه هيكليتها، حيث يتركز معظمها في المهن الأولية، بالإضافة إلى انعكاسها في نسب التسرب العالية من المدارس التي تفوق مثيلاتها في محافظات الضفة بسبب لجوء الشباب المقدسي للعمل المبكر لمواجهة متطلبات الحياة، في ظل تكاليف معيشة عالية ودخول منخفضة للعائلة المقدسية، قدرتها بعض المصادر بثلاث دخل العائلة اليهودية (Vitulo). وقد لجأت سلطات الاحتلال أحياناً إلى تجنيس بعض المقدسيين ممن ترتبط مصالحهم مع إسرائيل اقتصادياً أو سياسياً أو مؤسسياً، وخاصة بعض كبار التجار والسامسة والعملاء وبعض العاملين في المؤسسات الرسمية الإسرائيلية مثل البلدية والمؤسسات الصحية والتعليمية والتأمين الوطني والهستدروت، بهدف أحداث خلخلة في النسيج الوطني للسكان المقدسيين.

مما لا شك فيه، أن إسرائيل تسعى جاهدة لخلق وقائع جديدة وفرض حقائق تفاوضية، التي باتت تحدها جرافات الاحتلال وتشريعاته التمييزية العنصرية، عبر تحجيمها وعزلها جغرافياً وسياسياً واقتصادياً عن محيطها الفلسطيني الذي برز بوضوح بقرار إسرائيل إغلاق القدس عام 1993 أمام الدخول الحر إلى المدينة أمام الفلسطينيين، حيث ان الهدف بالنهاية هو التهجير او تعميق ربط احتياجات وتطورات التجمعات السكانية الفلسطينية الاقتصادية بالسياسة والاستراتيجية الإسرائيلية في القدس، إلا أن كل هذه السياسات كانت دائماً تبرز الأهمية الإستراتيجية لمدينة القدس بالنسبة للشعب الفلسطيني من الناحية الروحية والدينية كونها تمثل عصب القضية الفلسطينية، ومركز قوتها الوطنية والروحية والدينية، ناهيك عن كونها تربط شمال وجنوب الضفة الغربية ومركزاً محورياً لشبكة المواصلات والتجارة فيها وموقعها القريب من المطار الوحيد في الضفة الغربية، وما يمثله كل ذلك للاقتصاد الفلسطيني.

### ثالثاً: أبرز السمات العامة للقوى العاملة في محافظة القدس

لا بد قبل الانتقال إلى الجانب التحليلي من الدراسة، أن يتم استعراض لأبرز مؤشرات القوى العاملة في محافظة القدس، بهدف تقديم صورة عامة عن أوضاعها وهيكلتها خلال الفترة التي تتناولها الدراسة، بالإضافة إلى إبراز التباين بين هذه المؤشرات ومثيلاتها في الضفة الغربية، بهدف الوقوف على بعض من صور التغيرات التي أحدثتها سياسات الاحتلال الاستيطانية البغيضة بهذا الشأن، علماً بأن هذا العرض وصفي لعدم وجود أمكانية في البحث الحالي لتناول جوانبها التحليلية. (أنظر الملحق الإحصائي).

#### 1. المشاركة في القوى العاملة في محافظة القدس:

كانت نسبة المشاركة في القوى العاملة في محافظة القدس أدنى من مثيلاتها في الضفة الغربية، حيث بلغ المتوسط العام للمشاركة في القوى العاملة حسب معايير ومقاييس منظمة العمل الدولية بين الأفراد 15 عاماً فأكثر في محافظة القدس خلال فترة الإسناد (1995-2003) حوالي 37.7% مقابل 41.2% في الضفة الغربية.

لقد فاقت نسبة الذكور من القوى العاملة المشاركة من محافظة القدس مثيلتها من الضفة الغربية، في حين كانت نسبة الإناث من القوى العاملة المشاركة من الضفة الغربية أعلى منها في محافظة القدس. إذ بلغ المتوسط العام للعاملين من مجموع القوى العاملة المشاركة حسب الجنس من محافظة القدس خلال الفترة (1995-2003) حوالي 85.9% مقابل 82.2% من الضفة الغربية.

كما بلغ المتوسط العام لتوزيع القوى العاملة المشاركة من محافظة القدس خلال نفس الفترة 88.4% من الذكور و 11.6% من الإناث، مقابل 84.1% للذكور و 15.9% للإناث من الضفة الغربية.

## 2. توزيع القوى العاملة من محافظة القدس حسب مكان العمل:

تركز عمل 99.6% من القوى العاملة من محافظة القدس خلال الفترة (1995-2003) في الضفة الغربية وإسرائيل والمستوطنات، فيما توزع الباقي ما بين قطاع غزة والدول الأخرى.

فقد بلغ المتوسط العام للقوى العاملة من محافظة القدس العاملين أو العاطلين ممن سبق لهم العمل في الضفة الغربية للفترة (1995-2003) حوالي 59.5%، أعلاها سجله 63.6% عام 2003، وأدناها 52.5% عام 1998. في حين بلغ المتوسط العام للقوى العاملة المشاركة من الضفة الغربية (العاملين أو العاطلين ممن سبق لهم العمل في الضفة الغربية) 49.3%، في حين سجل هذا المؤشر 73.1% عام 2003.

*يلاحظ هنا أن المتوسط العام للقوى العاملة المشاركة من محافظة القدس في الضفة الغربية هي أعلى من مثيلتها في الضفة الغربية، أما فيما يتعلق بالقوى العاملة من محافظة القدس في إسرائيل والمستوطنات، فقد سجل متوسطها العام خلال نفس الفترة 40.1%، مقابل 49.9% للقوى العاملة المشاركة من الضفة الغربية، أعلاها 47% عام 1995 وادناها 36.4% عام 2002، وقد بلغت 36.6% عام 2003 مقابل 49.9% من القوى العاملة المشاركة من الضفة الغربية. كما يلاحظ فأن انخفاض المتوسط العام للقوى العاملة المشاركة من محافظة القدس في إسرائيل والمستوطنات مقارنة بالضفة الغربية، يعود إلى تركيز الأنشطة في قطاع الخدمات والتجارة بحيث انتعش دور محافظة القدس في السنوات الأخيرة كوسيط بين إسرائيل وباقي المناطق في الضفة الغربية كما هو سيوضح لاحقاً.*

### 3. النشاط الاقتصادي للقوى العاملة في محافظة القدس:

تركز توزيع القوى العاملة المشاركة (العاملين والعاطلين عن العمل) في محافظة القدس حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1995-2003) في نشاط الخدمات والفروع الأخرى، حيث فاقت هذه النسبة مثيلتها في الضفة الغربية، إذ بلغ المتوسط العام لهذه الفئة من القوى العاملة 39.7% مقابل 35.8% في الضفة الغربية.

أما في نشاط التجارة وأنشطة الفنادق والمطاعم، بلغ المتوسط العام لتوزيع القوى العاملة من محافظة القدس خلال نفس الفترة 22.9% مقابل 17.2% في الضفة الغربية، أعلاها كان عام 1997 حيث بلغت 29.5% وأدناها 19.9% عام 2002، بينما شكلت عام 2003 حوالي 22.4% مقابل 17.3% في الضفة الغربية. يبدو واضحاً هنا أن هذه النسبة في محافظة القدس أعلى من تلك النسبة المسجلة في الضفة الغربية خلال نفس الفترة.

في حين كانت هذه النسبة فيما يتعلق بقطاع البناء لصالح محافظة القدس، إذ بلغ المتوسط العام لنسبة تركيز القوى العاملة من محافظة القدس في هذا القطاع خلال الفترة (1995-2003) حوالي 18% مقابل 17.2% في الضفة الغربية، أعلاها 22% عام 2000، وأدناها 13.9% عام 2002، وقد بلغت هذه النسبة 16.5% عام 2003 مقابل 14.9% في الضفة الغربية.

أما نسبة تركيز القوى العاملة من محافظة القدس في قطاع التعدين واستغلال المحاجر والصناعة التحويلية فقد كانت أقل مما هي عليه في الضفة الغربية، على العكس من الأنشطة الاقتصادية السابقة، حيث بلغ المتوسط العام لها خلال نفس الفترة 11.7%، مقابل 13.3% في الضفة الغربية، أعلاها 17.4% عام 1995، وأدناها 9.6% عام 2003 مقابل 12% في الضفة الغربية خلال نفس العام.

بلغ المتوسط العام لنسبة تركيز القوى العاملة من محافظة القدس في قطاع النقل والتخزين والاتصالات حوالي 6.2% خلال الفترة 1995-2003، مقابل 4.7% في الضفة الغربية، أعلاها 11.4% عام 1997، وأدناها 5.2% عام 2002، في حين بلغت عام 2003 حوالي 6.6% مقابل 4.9% في الضفة الغربية. بذلك تكون هذه النسبة اعلى في محافظة القدس مقارنة بمثيلتها في الضفة الغربية.

وأخيراً، كان المتوسط العام لنسبة تركيز القوى العاملة من محافظة القدس في قطاع الزراعة الأدنى مقارنة بباقي القطاعات، حيث بلغ خلال نفس الفترة المشار إليها أعلاه 1.5% مقابل 11.8% في الضفة الغربية، وقد كانت أعلى نسبة لها عام 2001 حيث بلغت 2.7%، والأدنى 0.6% عام 1995، وفي عام 2003 كانت 0.8% مقابل 13.4% في الضفة الغربية. وعليه، فإن هذه البيانات تعكس ان هذه النسبة هي لصالح الضفة الغربية مقارنة بمحافظة القدس، كنتيجة لسياسات مصادرة الاراضي والاستيطان، وما إلى غير ذلك من سياسات العزل والتهجير التي يمارسها الاحتلال بحق قدسنا الشريف.

#### 4. المهن الرئيسية للقوى العاملة في محافظة القدس:

على صعيد توزيع القوى العاملة من محافظة القدس حسب المهنة خلال الفترة (1995-2003) سجل أعلى متوسط عام لها في المهن الأولية، حيث بلغت 33.5% مقابل 31.5% في الضفة الغربية، حيث كان أعلاها 40.6% عام 2002 وأدناها 28.4% عام 2000، في حين بلغت عام 2003 حوالي 33.5% مقابل 27.6% في الضفة الغربية. يلاحظ هنا أن هذه النسبة هي لصالح محافظة القدس مقارنة بالضفة الغربية.

جاءت الحرف وما إليها من مهن في المرتبة الثانية من حيث المتوسط العام لنفس الفترة حيث شكلت 23.1% من إجمالي القوى العاملة من محافظة القدس مقابل 22.9%

في الضفة الغربية، أعلاها 27.3% عام 1996 وأدناها 16.8% عام 2000، في حين بلغت 18.8% عام 2003 مقابل 18.2% في الضفة الغربية. تشير هذه البيانات إلى وجود تقارب في النسب بين كل من الضفة الغربية ومحافظة القدس.

على الصعيد المهنيين والتقنيين والكتبة من محافظة، فقد بلغ المتوسط العام للحجم النسبي لهذه الفئة القدس من القوى العاملة المشاركة 17.9% مقابل 16% في الضفة الغربية خلال نفس الفترة، أعلاها 21% عام 1997 وأدناها 15.6% عام 1998، في حين شكلت 17% عام 2003 مقابل 16.7% في الضفة الغربية. ويلاحظ هنا وجود تقارب نسبي إلى حد ما في هذه النسب بين محافظة القدس والضفة الغربية.

أما مشغلو الآلات ومجموعها كانت نسبتهم من مجموع القوى العاملة المشاركة من الضفة الغربية اعلى منها في محافظة القدس، إذ بلغ المتوسط العام لمعدل التوزيع النسبي لهذه الفئة خلال الفترة المشار إليها أعلاه 11.3% مقابل 16% في الضفة الغربية، أعلاها 13.6% عام 1997 وأدناها عام 2002، أما عام 2003 فقد سجلت 11.1% مقابل في 16.7% الضفة الغربية.

سجل المتوسط العام للقوى العاملة المشاركة من محافظة القدس في الخدمات خلال الفترة (1995-2003) حوالي 10% مقابل 8% في الضفة الغربية، أعلاها 14.4% عام 2001 وأدناها 6.4% عام 1999، في حين بلغت 14.6% عام 2003 مقابل في 13.9% الضفة الغربية. يبدو واضحاً هنا ان هذه النسب في محافظة القدس اعلى من تلك المسجلة في الضفة الغربية خلال نفس الفترة.

جاء المتوسط العام للتوزيع النسبي للعاملين كمشرعين وموظفي الإدارة العليا في الترتيب قبل الأخير حيث بلغ 3% مقابل 3.6% في الضفة الغربية، أعلاها 4.4% عام

2003 وأدناها 1.4% عام 1997، علما بان هذه النسبة قد بلغت 4.1% عام 2003 في الضفة الغربية.

واخيراً، جاء ترتيب المتوسط العام للعاملين المهرة في الزراعة خلال نفس الفترة 1.2% مقابل 10.2% في الضفة الغربية لصالح الاخيرة لنفس الاسباب التي تم ذكرها عند إستعراض الانشطة الاقتصادية، أعلاها 2.4% عام 2001 وأدناها 0.4% عام 1998، في حين بلغ 0.6% عام 2003 مقابل 11.6% في الضفة الغربية.

##### 5. توزيع القوى العاملة حسب الحالة العملية في محافظة القدس:

كانت نسب المستخدمين بأجر من القوى العاملة المشاركة من محافظة القدس اعلى منها في الضفة الغربية، حيث بلغ المتوسط العام لها 76.5% خلال الفترة (1995-2003) مقابل 62.8% في الضفة الغربية، أعلاها 80.5% عام 1996 وأدناها 71.4% عام 2002، في حين بلغت عام 2003 حوالي 72.4% مقابل 56.4% في الضفة الغربية.

أما المتوسط العام للعاملين لحسابهم الخاص من مجموع القوى العاملة في محافظة القدس فقد كانت لصالح الضفة الغربية، إذ بلغت 15.8% خلال نفس الفترة مقابل 22.6% في الضفة الغربية، أعلاها 19.4% عام 2002 وأدناها 12.3% عام 1996، في حين بلغت 19% عام 2003 مقابل 28.8% في الضفة الغربية.

سجل المتوسط العام للقوى العاملة المشاركة من يعملون أو عملوا كأعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر 4.1% خلال الفترة (1995-2003) مقابل 9.4% في الضفة الغربية، أعلاها 5.9% عام 2001 وأدناها 2.7% عام 1995، أما عام 2003 فقد شكلت 5.2% مقابل 10.8% في الضفة الغربية. وبموجب هذه البيانات، فأن هذه النسب في الضفة الغربية أعلى من تلك النسب المسجلة في محافظة القدس لنفس الفترة.

أخيراً، بلغ المتوسط العام لمعدل أرباب العمل من القوى العاملة المشاركة من محافظة القدس خلال نفس الفترة 3.6% مقابل 5.3% في الضفة الغربية، أعلاها 4.4% عام 1997 وأدناها 2.4% عام 1995، في حين بلغت 3.4% عام 2003 مقابل 3.9% في الضفة الغربية. ومن الواضح ان هذه النسب لصالح الضفة الغربية.

#### رابعاً: أوجه تأثير الاستيطان والسياسات والإجراءات المرتبطة به على واقع وهيكلية البطالة في محافظة القدس

يعني مفهوم البطالة حسب مقاييس ومعايير منظمة العمل الدولية جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف والتسجيل في مكتب الاستخدام وسؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك من الطرق (الجهاز المركزي للإحصاء، 2004).

بلغ المتوسط العام لمعدل البطالة في محافظة القدس خلال الفترة (1995-2003) حوالي 14.1% مقابل 17.8% في الضفة الغربية، وقد سجلت أعلى معدلات البطالة في محافظة القدس عام 2002 حيث بلغت 27.3% وادنى معدل للبطالة كان 7.4% عام 1997، في الوقت الذي بلغ فيه معدل البطالة عام 2003 في محافظة القدس 22.3% مقابل 23.8% في الضفة الغربية.

ولمعرفة مدى احداث الاستيطان والسياسات الإسرائيلية الهادفة لعزل وتهويد القدس لتغيرات في مؤشر البطالة بصورة مغايرة لما هو قائم في محيطها الفلسطيني في باقي اجزاء الضفة الغربية، لجأ الباحث إلى اجراء اختبار (ت) لعينتين مرتبطتين، بين متوسطات البطالة في محافظة القدس من ناحية ومتوسط البطالة في الضفة الغربية من ناحية اخرى، عبر اختبار الفرضية الصفرية " لا توجد فروقاً ذات دلالة احصائياً بين متوسط معدل البطالة في محافظة القدس ومتوسط معدل البطالة في الضفة الغربية



للفترة 1995-2003"، وبما أن النتائج أظهرت أن قيمة الدلالة المعنوية للإختبار (Sig. 2 tailed=0.018) أقل من ( $\alpha=0.05$ ) تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق دالة إحصائية بين متوسط معدل البطالة في القدس ومتوسط البطالة في الضفة الغربية، علماً بأن متوسط معدل البطالة في القدس هو أقل منه في الضفة الغربية، الأمر الذي تطلب المزيد من التحليل باستخدام تحليل الارتباط (العقلي وأخرون، 1998) لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين الحركة الاستيطانية والبطالة من خلال إجراء الاختبارات الضرورية حول ذلك، كما هو وارد في التحليل التالي:

### 1. أثر الاستيطان على رفع معدل البطالة:

بدراسة اثر الاستيطان في القدس على معدلات البطالة، اظهر التحليل وجود ارتباط معنوي بين الاستيطان (ممثلاً بأعداد المستوطنين في الجزء الشرقي من المدينة) ومعدل البطالة حسب تعريف منظمة العمل الدولية في محافظة القدس، من خلال اختبار الفرضية الصفرية "لا توجد علاقة سلبية أو إيجابية بين متغير أعداد المستوطنين في القدس ومعدلات البطالة في المحافظة"، كان معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرين ( $r=0.766$ ) عند دلالة معنوية ( $\text{sig. 2-tailed}=0.016$ ) وعليه نرفض الفرضية الصفرية، حيث يدل الاختبار على وجود ارتباط قوي، وإشارته تعني أن الارتباط إيجابي بين المتغيرين) بين الاستيطان ومعدلات البطالة، أي أن زيادة عدد المستوطنين في القدس لها تأثير على رفع معدلات البطالة في المحافظة.

### 2. أثر الاستيطان على معدلات التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل بين الجنسين:

اظهر التحليل وجود علاقة قوية إيجابية بين الاستيطان ونسبة الذكور من مجموع العاطلين عن العمل في المحافظة حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرين ( $r=0.857$ ) عند دلالة معنوية ( $\text{sig. 2-tailed}=0.003$ )، فيما كانت هذه العلاقة بين الاستيطان ونسبة النساء من مجموع العاطلين عن العمل علاقة قوية لكن سلبية

حيث تزيد معدلات البطالة بين الذكور وتقل بين الإناث، أي مع زيادة حركة الاستيطان فإنه يشير إلى أن عمل المرأة اقل تأثراً من عمل الرجال، حيث شكلت النساء العاطلات عن العمل ما متوسطه 11.2% من مجموع العاطلين عن العمل خلال الفترة 1994-2003، أعلاها كان عام 1996 حيث بلغت هذه النسبة 20.6% وأدناها عام 2002 حيث بلغت 1.6%.

### 3. أثر الاستيطان على معدلات التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل حسب الحالة العملية:

من خلال اختبار معنوية الارتباط بين عدد المستوطنين في القدس والتوزيع النسبي للعاطلين عن العمل حسب حالتهم العملية السابقة، اتضح وجود ارتباط معنوي سلبي وقوي بين الاستيطان وفئة العاطلين عن العمل ممن كانوا يعملون لحسابهم الخاص، حيث يستدل من معامل بيرسون ( $r=-0.827$ ) عند دلالة معنوية  $(p=0.006)$  (tailed) إن سياسة الاستيطان وما يرافقها من سياسات تدفع باتجاه تشجيع العاطلين عن العمل للعمل لحسابهم الخاص من خلال أعمال تجارية منتظمة أو غير منتظمة وتحديداً في المناطق التي أصبحت تشكل بوابات ومحور لحركة السكان عقب إغلاق وعزل مدينة القدس عن محيطها الفلسطيني، حيث أصبحت المنطقة المصنفة بـ J2 ومحافظة رام الله مركز جذب وتركز لنشاط العاملين لحسابهم الخاص، وذلك هرباً من القيود الإسرائيلية على نشاطاتهم من ناحية والضرائب العالية التي تفرضها عليهم، ناهيك عن الأوضاع الاقتصادية المتردية في مدينة القدس العربية نظراً لعزلها عن محيطها مما أفقدها دورها كمركز تجاري-إداري-اجتماعي بشكل رئيس.

كما يظهر التحليل أيضاً وجود علاقة ايجابية قوية بين الاستيطان ونسبة العاطلين عن العمل ممن كانوا يعملون بأجر، حيث سجل معامل بيرسون ( $r=0.965$ ) عند دلالة معنوية  $\alpha=0.01$  مما يشير إلى تأثر هذه الفئة الحاد بالسياسة الاستيطانية الصهيونية، أما فيما يتعلق بعلاقة الاستيطان بنسبة العاطلين عن العمل من باقي الفئات حسب الحالة

العملية فلا يوجد هناك علاقة ذات دلالة معنوية بينها وبين الاستيطان، وتحديداً فيما يتعلق باصحاب العمل الذين نقلوا اعمالهم إلى الضواحي المصنفة بـ J2 ومدينة رام الله، بالإضافة إلى زيادة أهمية الدور الذي يلعبوه في الوساطة التجارية بين المصالح التجارية الإسرائيلية والفلسطينية، لوجود قيود واجراءات مشددة على رجال الاعمال الفلسطينيين للتقل ودخول إسرائيل.

#### 4. أثر الاستيطان على التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل حسب نشاطاتهم الاقتصادية السابقة:

تظهر نتائج اختبار الفرضية الصفرية " لا توجد علاقة سلبية أو إيجابية بين متغير أعداد المستوطنين في القدس ومعدلات التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل حسب الأنشطة الاقتصادية السابق عملهم بها" وجود تباين في تأثير الاستيطان على اتجاهات التوزيع النسبي للعاطلين حسب الأنشطة الاقتصادية في محافظة القدس وفق التالي:

أ. وجود علاقة معنوية سلبية قوية بين عدد المستوطنين والمعدل النسبي للعاطلين عن العمل ممن سبق لهم العمل في قطاع التعدين استغلال المحاجر والصناعة التحويلية، حيث بلغ معامل بيرسون  $-0.848$  عند  $r=$  دلالة معنوية ( $2\text{-tailed}=0.004$ ) sig. وهذا يشير إلى ان نسبة العاطلين عن العمل ممن سبق لهم العمل في هذا القطاع تنخفض مع تزايد عدد المستوطنين، كون هذه القطاعات ترتبط بانتاج الحجارة والسلع الحرفية كالنجارة واعمال تجهيز الابنية التي يعتمد عليها المقاولون الاسرائليون في اعمال البناء نظراً لإنخفاض التكاليف وقربها من اماكن العمل، بالإضافة إلى صناعات التعاقد من الباطن والصناعات التكاملية مع الصناعات الإسرائيلي ناهيك عن استخدام العاملين من هذه المناطق كبديل سهل لإحلال محل العمالة من باقي الأراضي الفلسطينية على ضوء سياسات الحصار والاعلاق، مما يعمل على زيادة الطلب على العمالة المقدسية مع زيادة نشاط بناء

المستوطنات، إضافة إلى ان المنطقة J2 التي مثلت مناطق جذب للمؤسسات التي تعطلت اعمالها بسبب سياسات العزل والحصار والقيود القانونية والتنظيمية والضريبية في مناطق J1 بالإضافة إلى الاغلاقات والحصار وتقييد الحركة في باقي مناطق الضفة الغربية بعد احداث النفق عام 1996 واحداث انتفاضة الاقصى في 28 ايلول 2000، وهو ما يظهر من خلال معدل النمو السنوي المتوسط لعدد المؤسسات الاقتصادية حيث بلغ في مناطق J1 حوالي 3.7%- و في مناطق J2 حوالي 10.2% (جدول 2 و 3).

ب. وجود علاقة سلبية قوية بين عدد المستوطنين والمعدل النسبي للعاطلين عن العمل ممن سبق لهم العمل في قطاع البناء، حيث سجل معامل بيرسون  $-0.756$  عند دلالة معنوية ( $\text{sig. (2-tailed)} = 0.018$ )، حيث ان نسبة العاطلين عن العمل في هذا القطاع تتخفض مع تزايد الحركة الاستيطانية ويعود ذلك بالاساس إلى الاعتماد على العمالة المقدسية لقربها من اماكن العمل في المستوطنات، وبسبب إحلال جزء منها بدلاً من عمال المناطق الفلسطينية الاخرى لسهولة تنقل العمال المقدسين وتحديداً حملة الهويات الزرقاء من والى إسرائيل والمستوطنات بالمقارنة مع العمال الفلسطينيين الاخرين.

د. وجود علاقة معنوية سلبية قوية بين عدد المستوطنين ونسبة العاطلين عن العمل ممن سبق لهم العمل في قطاع التجارة والفنادق والمطاعم، حيث سجل معامل بيرسون  $r = -0.851$  عند دلالة معنوية ( $\text{sig. (2-tailed)} = 0.004$ ) وذلك بالنتيجة لنفس الاسباب الموضحة اعلاه وتحديداً موضوع احلال العمالة المقدسية مكان العمال الفلسطينيين من باقي المناطق الفلسطينية.

ذ. وجود علاقة معنوية سلبية قوية بين عدد المستوطنيين والمعدل النسبي للعاطلين عن العمل ممن سبق لهم العمل في قطاع المواصلات

والاتصالات والتخزين، إذ بلغ معامل بيرسون  $r=-0.849$  عند دلالة معنوية  $\text{sig.}(2\text{-tailed})=0.033$ ، وهذا يفسر الدور الوسيط الذي تقوم به محافظة القدس بين القطاعات التجارية والاقتصادية الإسرائيلية والأسواق الفلسطينية وتحديداً في مجالات التخزين والنقل لسهولة تنقل العمال المقدسيين ووجود عوائق للتنقل والاتصال بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل، وبنفس الوقت لا يوجد مجال لتحجيم وخفض مستوى العلاقة والتبادلية بين الاقتصاديين في ظل الموازين القائمة حالياً، التي تميل بالأغلب لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، حيث يسيطر الاحتلال على المعابر والمنافذ الحدودية وشبكات الطرق الداخلية، بالإضافة إلى دوره في تقييد العلاقات والسياسات التجارية الفلسطينية عبر شروطه وسياساته العسكرية والأمنية بطريقة منهجة موجهة لكسر إرادة الشعب الفلسطيني ومقومات استقلاله وفرض املاءات الطرف الإسرائيلي عليه عبر استغلال حاجته ومتطلبات حياته الأساسية.

ر. يوجد علاقة معنوية ايجابية قوية بين المعدل النسبي للعاطلين عن العمل ممن سبق لهم العمل في قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى، حيث بلغ معامل بيرسون  $r=0.857$  عند دلالة معنوية  $\text{sig.}(2\text{-tailed})=0.003$ ، هذا مما يشير إلى التأثير السلبي على هذه القطاعات. فحسباً تظهره الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الخدمائية المختلفة فقد شهدت تراجعاً واضحاً خلال الفترة الممتدة بين 1994-2003، حيث تراجع عدد مؤسسات التعليم بمعدل نمو سنوي متوسط خلال هذه الفترة 5.4%- وعدد مؤسسات الصحة والعمل الاجتماعي بـ 1.1%-، ومؤسسات الأنشطة العقارية والإيجارية بـ 0.4%-، ومؤسسات الخدمة الاجتماعية والشخصية الأخرى 1.6%-، وهذا يعد مؤشر على تأثير السياسات المرافقة لحركة الاستيطان في التركيز على عصب الحياة

الاجتماعية المترتبة بالانشطة المتصلة بالحياة اليومية للمواطنين المقدسيين، بهدف تضيق ظروف حياتهم، وتعميق المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، بنفس الوقت فأن سياستها إتجاه ما تبقى من مؤسسات في تلك القطاعات، هو العمل على توجيه تطورها بما يخدم احتياجاتها السياسية والامنية والاقتصادية والاستيطانية مع السيطرة التامة على مفاصلها الحيوية كورقة رابحة تلعبها في الوقت المناسب.

##### 5. أثر الاستيطان على التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل حسب المهنة:

أ. يوجد علاقة معنوية سلبية فوق المتوسطة بين عدد المستوطنين والمعدل النسبي للعاطلين عن العمل بين المهنيين والفنيين والتقنيين والكتبة، حيث بلغ معامل بيرسون  $R=-0.683$  عند دلالة معنوية  $\text{sig.}(2\text{-tailed}=0.042)$  مما يشير إلى زيادة الطلب على العاملين في هذه المهن مع تزايد حركة الاستيطان على الرغم من انخفاض نسبة العاملين في هذه المهن في إسرائيل والمستوطنات إلى ما دون المتوسط العام للفترة 1995-2003 البالغ 7.6% وتحديداً بعد عام 2000، فيما بلغت اعلى معدل لها عام 1999 حيث وصل إلى 12.1% من اجمالي العاملين المقدسيين في إسرائيل، وهذا يعود إلى امتصاص سوق عمل الضفة الغربية لجزء من فائض عرض العمل لهذه الفئة، وهو ما يتمثل باتجاه المعدل النسبي لهذه الفئة العاملة بالضفة الغربية للزيادة فوق المتوسط العام البالغ 26.9% خلال الفترة 1995-2003، وتحديداً بعد السنوات التي كانت تلي الاحداث الهامة التي ترافقها اجراءات إسرائيلية مشددة، وتحديداً عام 1997 التالي لأحداث انتفاضة النفق، وما بعد انتفاضة الاقصى عام 2000، والعام 2001 الذي شهد سياسات الحصار والاعلاقات والحواجز في المناطق الفلسطينية مما

حولها إلى كنتونات معزولة، حيث انخفض فيها المعدل إلى ما دون المتوسط العام.

الا ان اعلى مستوى لهذا المعدل خلال هذه الفترة كان عام 2002 حيث بلغ 31% من اجمالي العاملين المقدسيين في الضفة الغربية وادناها عام 1998 حيث بلغت 23%، ذلك نتيجة تحول النشاطات وفتح الورش المهنية في مناطق J2، التي اصبحت تضم 57% من مؤسسات محافظة القدس عام 2003 مقابل 27% عام 1994، حيث يبقى وضعها الجديد كحلقة وصل بين السوق الإسرائيلي والسوق الفلسطيني، بعد العزل التام لمنطقة J1 عن محيطها الفلسطيني، واحكام السيطرة على الحركة بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل من ناحية، وفيما بين بعضها البعض من ناحية اخرى. تجدر الإشارة هنا، إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة العاملين من هذه الفئة في إسرائيل والضفة الغربية، وفقاً لفترات التي كانت تشهد تغيرات سياسية.

ت. يوجد هناك علاقة ذات دلالة معنوية سلبية بين عدد المستوطنين والمعدل النسبي لفئة العاطلين عن العمل في مهن الخدمات والباعة في الاسواق، حيث بلغ معامل بيرسون  $r=-0.737$  عند دلالة معنوية  $\text{sig.}(2\text{-tailed})=0.024$ ، وهذا يشير إلى انخفاض معدلات البطالة بين هذه الفئة من العاملين المقدسيين مع تزايد الحركة الاستيطانية، وتفسير ذلك يعود إلى العديد من الاسباب المتمثلة باعتماد الاقتصاد الإسرائيلي على العاملين من هذه الفئات لإحلالها محل العمالة الفلسطينية من باقي الأراضي الفلسطينية، وهذا ما يتمثل بارتفاع هذه النسبة فوق المتوسط العام للفترة 1995-2003 البالغ 11.5% بعد العام 1999 الذي شهد تحركات للتفاوض حول الوضع النهائي وما تبع ذلك من احداث انتفاضة الأقصى وما رافقها من سياسات العزل والحصار، وبنفس الوقت شهد هذا المعدل ارتفاعاً فيما يتعلق بنسبة العاملين من هذه الفئة في الضفة الغربية حيث

تجاوزت المتوسط العام للعاملين المقدسيين من هذه الفئة في الضفة الغربية البالغ 11.7% خلال نفس الفترة، وهو يعود إلى انتقال الأنشطة الاقتصادية للمحافظة ومعظم المؤسسات إلى منطقة J2 بالإضافة إلى الدور الوسيط المشار إليه في موقع متقدم الذي تقوم به محافظة القدس بين الاقتصاد الإسرائيلي المسيطر والاقتصاد الفلسطيني المحاصر والمقيّد بالتبعية.

ث. يوجد هناك علاقة معنوية سلبية قوية بين عدد المستوطنين والمعدل النسبي للعاطلين عن العمل من فئة العاملين في مهن الحرف وما إليها من مهن، حيث وصل معامل بيرسون  $r = -0.894$  عند دلالة معنوية  $(2-tailed) = 0.001$ ، وهذا يشير أن مع حركة الاستيطان يؤدي ذلك إلى خفض هذا المعدل بسبب الطلب الذي يشكّله السوق الإسرائيلي على هذا النوع من المهن، حيث يلاحظ من البيانات الإحصائية (انظر جدول رقم) انخفاض هذا المعدل النسبي للعاملين المقدسيين من هذه الفئة في الضفة الغربية باطراد منذ عام 1995، حتى وصل إلى ما دون المتوسط العام للفترة 1995-2003 البالغ 18%، وتحديداً بعد العام 1999، وبالمقابل فقد تذبذب هذا المعدل بالنسبة لعاملين المقدسيين في إسرائيل والمستوطنات حول المتوسط العام للفترة 1995-2003 بين 29.8%-39.9%، ادناها سجل عام 1999 واعلاها عام 2003، وهو ما يشير إلى الثبات في أحلال العمالة المقدسية محل العمالة الفلسطينية من باقي المناطق، وخصوصاً أن معظم الحرفيين هنا هم فيما مجال البناء والأعمال المكّملة له، حيث يرتفع الطلب عليها مع زيادة الحركة الاستيطانية التي تصاعدت وتيرتها وما زالت بعد اتفاقية أوسلو وما تبع ذلك من تحولات سياسية حيث تحاول إسرائيل المماطلة والمراوغة في تعزيز توسعها الاستيطاني كأمر واقع يفرض وقائع تفاوضية على الأرض.

ج. يوجد هناك علاقة معنوية سلبية قوية بين عدد المستوطنين والمعدل النسبي للعاطلين عن العمل من فئة مشغلو الآلات ومجموعها، حيث بلغ معامل بيرسون  $r = -0.847$  عند دلالة معنوية  $(2-tailed) = 0.016$ ، حيث يلاحظ أن



المعدل النسبي للعاملين المقدسيين من هذه الفئة في الضفة الغربية قد تأثر بالتغيرات السياسية حيث يلاحظ أنه سجل ارتفاعاً يفوق المتوسط العام لفترة 1995-2003 البالغ 13.5% وتحديداً في الاعوام 1997 و 1998 والتي شهدت دعماً اقتصادياً للاقتصاد الفلسطيني وفتح العديد من المشاريع الجديدة، الا انها تراجعت عام 1999 في ظل وجود جمود سياسي حول المفاوضات وعاودت الانتعاش في الثالث ارباع الاولى من عام 2000 في ظل الحديث عن مفاوضات الوضع النهائي حيث تم فتح ملف القدس للمفاوضات في 2000/7/11 دون الوصول إلى تسوية، الا ان ذلك بعث على جو من التفاؤل العام مما حفز الحركة الاقتصادية، ورافق ذلك تحول ثقل النشاط الاقتصادي لمحافظة القدس إلى ما يعرف بمنطقة J2 ومنطقة رام الله على ضوء سياسات تكثيف الاستيطان والاجراءات الإسرائيلية الضاغطة على السكان والمؤسسات الفلسطينية.

بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، انخفضت هذه النسبة عن المعدل العام بنسب بسيطة لتعاود الارتفاع عام 2003 في ظل الحديث عن عودة الامور إلى مسارها الطبيعي، وبالمقابل فقد شهد معدل العاملين المقدسيين من هذه الفئة في اسرائيل انخفاضاً عام 1996 إلى ما دون المعدل العام للفترة 1995-2003 البالغ 12.1% لتصل إلى 7.8% لصالح ارتفاع هذا المعدل بالنسبة للعاملين من هذه الفئة في الضفة الغربية، وهو مؤشر يعزى إلى توجه العديد ممن كانوا يعملون في إسرائيل للعمل في الضفة الغربية وسط توقعات بحدوث طفرات اقتصادية واقامة مشاريع واعدة للاستثمار في ظل ضيق الفرص الاستثمارية القائمة في القدس، الا ان هذه النسبة عاودت للارتفاع التدريجي، الا انها بقيت ما دون المتوسط العام حتى تساوت معه عام 2002، وتجاوزته بقليل عام 2003، وهو ما يعزى إلى عملية احلال العمالة المقدسية محل العمالة الفلسطينية من باقي المناطق الفلسطينية.

ح. يوجد علاقة معنوية ايجابية قوية بين عدد المستوطنين والعاطلين من فئة العاملين في مجال المهن الاولية، إذ بلغ معامل بيرسون  $r=0.915$  عند دلالة معنوية  $\text{sig. (2-tailed)}=0.001$ ، وهذا يدل على ان الحركة الاستيطانية والسياسات المباشرة وغير المباشرة المرتبطة به تؤدي إلى رفع المعدل النسبي للبطالة لهذه الفئة من العاملين المقدسيين، فهو يعزى إلى انخفاض المعدل النسبي لهذه الفئة من العاملين المقدسيين في الضفة الغربية من 32.4% عام 1995 إلى 10% عام 2003، حيث شهد انخفاضا حادا بعد عام 2000، ومرد ذلك إلى اوضاع الاغلاق والحصار وضيق فرص العمل في الضفة الغربية، إلى جانب جذب سوق العمل الإسرائيلي لهذه الفئة لإحلالها بدلاً من العمالة الفلسطينية من باقي المناطق وخصوصاً في نفس اطار منطقة القدس حيث الحركة الاستيطانية في قمة وتيرتها والاجور مغرية مقارنة بمثيلاتها في باقي المناطق الفلسطينية، بالإضافة إلى السياسات التي انتهجتها إسرائيل في الغاء هويات غير المقيمين في منطقة القدس، حيث لم تترك خيارات لهم سوى البحث عن فرص عمل في سوق العمل الإسرائيلي، إذ كان المعدل خلال الفترة 1995-2003 يتراوح بين 28.2%-38.9% اعلاها عام 1996 وادناها عام 2003، في حين بلغ المتوسط العام لهذه الفترة 31.4%.

6. أثر الاستيطان على التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل حسب سنوات الدراسة من خلال اختبار وجود ارتباط بين عدد المستوطنين والعاطلين عن العمل حسب سنوات الدراسة، اظهرت النتائج رفض الفرضية الصفرية لفتتين من العاطلين عن العمل حسب سنوات الدراسة في حين تم قبولها للفئات الأخرى حسب ما يظهر في الجدول (7) وعليه توصل الباحث إلى:

أ. يوجد علاقة معنوية سلبية قوية بين عدد المستوطنين والعاطلين عن العمل ممن لم ينهوا اي سنة دراسية، حيث بلغ معامل بيرسون  $r=-$

0.837 عند دلالة معنوية  $\text{sign. (2-tailed)}=0.019$ ، وهذه الفئة لا تشكل بحجمها اهمية نسبية عالية، علماً بأن حوالي 80% من هذه الفئة ممن كانوا يعملون في الضفة الغربية خلال فترة الاسناد 1995-2003 كانوا يعملون في قطاع البناء، والنسبة المتبقية منهم في قطاع الخدمات، وحوالي 66% منهم هم فوق 45 عاماً، ويمتحن معظمهم المهن الاولية والحرف وما اليها من المهن.

اما ممن سبق لهم العمل في إسرائيل والمستوطنات، فإن 33.3% كان يعمل في قطاع البناء و66.7% في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، حيث ان عمر ما يزيد عن 66% منهم هو فوق 55 عاماً، في حين ان النسبة المتبقية هم دون العشرين عاماً، وجميعهم يمتحن المهن الاولية والحرف وما اليها من مهن، ونظراً للخصائص المهنية والعمرية لهذه الفئة فإن الطلب على هذه المهن يتأثر طردياً مع الحركة الاستيطانية لإحلالها محل فئات الشباب خصوصاً في الفترات التي يحصل فيه اغلاق وتشديد على عمليات التنقل.

ب. يوجد علاقة معنوية ايجابية قوية بين عدد المستوطنين والعاطلين عن العمل ممن انهوا من 10-12 سنة دراسية، حيث بلغ معامل بيرسون  $r=0.811$  عند دلالة معنوية  $\text{sign. (2-tailed)}=0.008$ ، حيث ان لحركة الاستيطان تأثير طردي على معدلات البطالة لدى هذه الفئة، فمرد ذلك يعود إلى الحجم النسبي العالي الذي تشكله هذه الفئة من اجمالي العاملين في إسرائيل، إذ بلغ متوسطها العام 32.4% وشهدت نسبة العاملين من هذه الفئة نمواً يتجاوز المتوسط العام ما بعد عام 1998 ولغاية 2003، حيث وصلت النسبة إلى 37.7% نظراً لطبيعة العمل المؤقت الذي يرافق الحركة الاستيطانية الذي يغلب عليه عمل المياومة، مما يغري فئة الشباب على التسرب في المراحل الثانوية

للعمل المؤقت في المستوطنات، مما يجعلها مصدراً دائماً للبطالة، وهو ما تعكسه معدلات البطالة العالية ضمن هذه الفئة التي بلغت بالمتوسط العام خلال الفترة 1995-2003 حوالي 36.2%. حيث ان 67.3% ممن كانوا يعملون في الضفة الغربية منهم هم دون 35 عاماً، مقابل 69.7% ممن كانوا يعملون في إسرائيل والمستوطنات، ويتركز عمل هذه الفئة في قطاعات البناء والتجارة والفنادق والمطاعم والخدمات، وهو ما يفسر تعرض هذه الفئة من الشباب للبطالة بشكل دائم عند اتخاذ سلطات الاحتلال اجراءات اغلاق وتشديد الحصار التي يرافقها تصعيد للانشطة الاستيطانية بالغالب، علماً بأن 39.5% ممن سبق لهم العمل في إسرائيل والمستوطنات من هذه الفئة هم من اصحاب المهن الاولية و 19.8% من اصحاب الحرف ما اليها من مهن، في حين أن 18% منهم قد عمل في مجال الخدمات وكباعة في الأسواق، ويلاحظ بشكل عام ان الانخفاض في هذه النسب يبرز في السنوات التي تلي احداث عدم الاستقرار بسبب سياسة الاحلال التي تلجأ لها المؤسسات والمقاولين الاسرائيليين لتعويض النقص في الايدي العاملة. اما ممن سبق لهم العمل من هذه الفئة في الضفة الغربية فقد تركزت اعلى نسب للبطالة خلال فترة الاسناد في مهن الحرف وما اليها من مهن، حيث شكلوا 51.1% من العاطلين عن العمل، يليها المهن الاولية 18% ومن ثم المهنيين والفنيين والكتبة 14.8%.

#### 7. اثر الاستيطان على التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل حسب التركيب

##### العمرى

باختبار الفرضية الصفرية "لا يوجد علاقة سلبية او ايجابية بين عدد المستوطنين والحجم النسبي للعاطلين عن العمل في محافظة القدس حسب الفئات العمرية" تم قبول هذه الفرضية لجميع الفئات باستثناء الفئة العمرية 35-44، حيث اظهر التحليل وجود

علاقة معنوية ايجابية قوية بين عدد المستوطنين والحجم النسبي للعاطلين عن العمل من هذه الفئة، اذ بلغ معامل بيرسون  $r=0.829$  عند دلالة معنوية  $(p < 0.006)$  وهو ما يعني ان الحجم النسبي لهذه الفئة من العاطلين عن العمل هي الاكثر تأثراً بالحركة الاستيطانية، وذلك يعزى إلى السياسة الاسرائيلة سواءً تلك المتعلقة بمنح التصاريح او بتشغيل العمال الفلسطينيين التي تشترط بالعادة ان يكون العمال ضمن هذه الفئة لأسباب امنية، وبما أن طبيعة العمل والمهن التي يعملون بها تتصف بال مؤقتة، فأن اسرائيل والمستوطنات تبقى المصدر للبطالة داخل هذه الفئة. وهذا ما يعكسه تحليل البيانات المتعلقة بالعاطلين عن العمل من هذه الفئة ممن سبق لهم العمل في إسرائيل والمستوطنات حسب الانشطة الاقتصادية خلال الفترة 1995-2003، حيث أن 67% منهم كان يعمل في قطاع البناء، وان اعلى هذه النسب كانت في السنوات التي شهدت زيادة سنوية عالية في اعداد المستوطنين، مثل العام 1999 حيث كانت نسبة العاطلين عن العمل ممن سبق لهم في إسرائيل والمستوطنات 85.7% في حين بلغت نسبة الزيادة السنوية للمستوطنين في القدس 4.64%، وهذه الزيادة في أعداد المستوطنين مرتبطة بانجاز اعمال البناء في المستوطنات، وكذلك الامر عام 1995 حيث بلغت نسبة العاطلين عن العمل 84% ممن سبق لهم العمل في إسرائيل والمستوطنات في هذا القطاع، في المقابل سجل عدد المستوطنين ثاني اعلى زيادة سنوية له خلال فترة الاستناد حيث وصلت إلى 2.96%.

ويأتي قطاع الخدمات والفروع الأخرى في المرتبة الثانية حيث أن 22.2% من العاطلين عن العمل ممن سبق لهم العمل في إسرائيل خلال نفس الفترة كانوا يعملوا في هذا القطاع الذي يشكل اكبر قطاع من ناحية نسبة العاملين المقدسين فيه بالنسبة لباقي القطاعات، حيث بلغت نسبتهم 31.6% عام 2003، يليه قطاع التجارة والمطاعم والفنادق 27.9% ومن ثم قطاع البناء والتشييد 19%. ويلاحظ ان اعلى نسب البطالة التي مصدرها هذا القطاع بين هذه الفئة من العاطلين عن العمل كانت عام 2003 حيث بلغت النسبة 49.8% وهي تتويج لسياسات الاغلاق والحصار وقطع مراحل من بناء

جدار العزل والتوسع الذي تم البدء بتنفيذه في حزيران 2002، وعام 1996، حيث شهد تصعيد إسرائيلي ضد المؤسسات الفلسطينية وانتهى باحداث النفق حيث بلغت هذه النسبة 40%، الا ان السنوات التي كانت تتبع الاحداث السياسية كانت تشهد انخفاض نسب البطالة بين العاملين في هذا القطاع، بسبب سياسات الاحلال محل العاملين الفلسطينيين لحين ايجاد بدائل من المهاجرين او العاملين الجدد.

اما فيما يتعلق بالعاطلين عن العمل من هذه الفئة ممن سبق لهم العمل في الضفة الغربية، فيلاحظ انه خلال الفترة 1995-2003، ان النصيب الاكبر مصدره قطاع البناء حيث بلغت نسبتهم 25.7% وهو عائد إلى سياسات الحصار والاعلاق وقد بلغت هذه النسبة اوجها عام 2002 وعام 2000 وعام 1997 وعام 2003، وهي اعوام شهدت تصعيد في السياسات الاستيطانية واحداث عاصفة وسياسات مصادرة وعزل وحصار، يلي ذلك قطاع التعدين والمحاجر والصناعة التحويلة حيث بلغت نسبة العاطلين عن العمل ممن سبق لهم العمل في هذا القطاع 20.2% اعلاها في الاعوام 2003 و 2001 و 1998 و 1996. يلي ذلك قطاع التجارة والمطاعم والفنادق حيث بلغت نسبة العاطلين العمل ممن سبق لهم العمل في هذا القطاع 14.8% خلال نفس فترة الاسناد، الا ان اعلى هذه النسب كانت حسب الترتيب التنازلي في 1995 و 1996 و 1999 و 1998 وعام 2003، حيث يلاحظ ان هذه النسب تزيد مع زيادة الاستقرار وتنخفض مع تصعيد السياسات والاجراءات القمعية والاستيطانية وذلك للدور الوسيط الذي تلعبه محافظة القدس مع باقي المناطق وتحديداً على صعيد العلاقات التجارية.

### خامساً: النتائج والتوصيات

1. تظهر نتائج الدراسة أن للاستيطان اثر واضح على معدلات البطالة ونواحي مختلفة من هيكليتها في محافظة القدس، حيث يتباين تأثيره على مؤشرات البطالة من ناحيه قوة واتجاهه هذا التأثير، ومن أبرز النتائج ان للاستيطان تأثيراً في رفع معدلات البطالة العامة بين الذكور، فيما يؤدي إلى خفضها بين الاناث. كما تشير نتائج تحليل

أثر الاستيطان على التوزيع النسبي للعاملين حسب الحالة العملية، أن له تأثير على خفض معدلات البطالة بين العاملين لحسابهم الخاص، حيث أن زيادة وتيرة الاجراءات والسياسات الاستيطانية تدفع العاطلين عن العمل للبحث عن فرص للعمل لحسابهم الخاص من خلال أعمال تجارية منتظمة أو غير منتظمة، مما يتطلب العمل على وضع الدراسات المطلوبة لخصائص هذا النشاط في محافظة القدس ووضع الآليات المناسبة لتدعيم المشاريع الفردية وإيجاد الأطر المناسبة لتنظيم ورعاية الأنشطة غير المنتظمة، عبر تعاون كافة الأطر الرسمية والمدنية.

2. تشير الدلائل إلى وجود سياسة إسرائيلية طاردة من مناطق J1 إلى مناطق J2، وهذه سياسة بحاجة إلى تحليل معمق، باتجاه دراسة فعالية تشكيل حزام سكاني فلسطيني حول منطقة القدس، لكن من خلال تشجيع الجذب من مناطق فلسطينية أخرى بهدف زيادة الروابط والتشبيك بين مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية بين محافظة القدس وباقي المناطق الفلسطينية، مع ضرورة حشد الدعم والمساندة للمستثمرين والشركات والمؤسسات التنموية المقدسة وتشجيع المؤسسات الكبيرة الحجم والعامّة، بما يدعم مقومات الصمود داخل مناطق J1 بتركيز الدعم للأطر والمؤسسات المدنية والجماهيرية الوطنية الفلسطينية دون تمييز بالعقائد الدينية والاتجاهات السياسية.
3. بذل قصارى الجهود في تطوير المؤسسات العاملة داخل القدس بحيث تزيد من اعتماد باقي المناطق الفلسطينية عليها، بل والتركيز على أن تكون العصب لباقي المناطق الفلسطينية، مما يعمل على إبقاء حالة الصراع قائمة ويدفع بقضية القدس إلى الواجهة بإبراز الأهمية السياسية والدينية والاقتصادية للمدينة لدى الشعب الفلسطيني، كون الوضع القائم شديد التعقيد، في ظل الإستراتيجيات الصهيونية الراضية للتعاطي مع فرص التسوية والإستراتيجيات الفلسطينية الراضية لمبدأ التسليم والخضوع للأمر الواقع مما يبقي بوابة الصراع مفتوحة، وتتطلب الحكمة في إدارة دفة الصراع.
4. أظهر التحليل أن فئة العاملين باجر هم الأكثر تحسناً للحركة الاستيطانية، فسوق العمل الإسرائيلي تبني سياستها في استخدامهم وفق إستراتيجيات مدروسة على المديين

المتوسط وطويل الأجل وفق معادلات تعمل للحفاظ على بيئة مستقرة في منطقة القدس تمكنها من تنفيذ مخططات التهويد وفق سياسة التقدم خطوة خطوة دون أن تكون هناك خطوات واسعة وسريعة يترتب عليها ردة فعل من قبل السكان العرب، حيث أنها في المدى البعيد لن تشكل مصادر عمل دائمة، وبنفس الوقت فإن سوق العمل المحلي ضمن نطاق المحافظة غير قادر على استيعاب القوى العاملة الجديدة وتلك التي يستغني عنها سوق الإسرائيلي ناهيك عن التشوه في البنى الهيكلية للقوى العاملة الفلسطينية في المحافظة وعدم ملاءمتها مع الاحتياجات التنموية الحقيقية المتجددة للمجتمع الفلسطيني، الأمر الذي يعني عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني في ظل المعطيات الحالية على حل هذه المشكلة.

5. على صعيد العاملين ضمن فئة أصحاب الأعمال، فإن دورهم كان وما زال وسيستمر في الواقع الحالي على التركيز في أعمال الوساطة التجارية وصناعات التعاقد من الباطن مع الصناعات الإسرائيلية، فمؤسساتهم الاقتصادية لا يمكن أن تؤسس لمؤسسات اقتصادية فاعلة ذات خصائص وطنية مستقلة، بل هي مؤسسات مرتبطة بمستوى المصالح الإسرائيلية وآفاقها السياسية الإستراتيجية، وبنفس الوقت لا تشكل جزء فاعل وأصيل من البنى التحتية لمؤسسات الاقتصاد الوطني الفلسطيني المستقل من ناحية درجة التشابك ومدى متانة الروابط الأمامية والخلفية لهذه المؤسسات، لذا فهي ستبقى عرضة للهزات السياسية.

6. من الواضح أن حركة الاستيطان في القدس ومحيطها وما يرافقها من سياسات وإجراءات هادفة للتهويد قد خلقت فرص عمل في داخل سوق العمل في إسرائيل والمستوطنات أو تفعيل بعض القطاعات والأنشطة المترابطة معها كالصناعة والبناء وقطاع المواصلات والاتصالات والتخزين والتجارة والفنادق والمطاعم، لكن العمل الاستيطاني في مراحل تشكله الأولى، ناهيك أن سوق العمل الإسرائيلي بحاجة لفترة زمنية حتى يتكيف مع خيار الاستغناء التام عن العمالة الفلسطينية، إضافة إلى حاجة إسرائيل إلى خلق حالة من الوثام والتهدئة مع التجمعات الفلسطينية عبر استغلال حاجتها ومشاكلها الاجتماعية والاقتصادية، إلا أنه في النهاية ستكتمل المخططات



الاستيطانية مع وجود برامج معلنه للحكومات الإسرائيلية المختلفة لتشجيع الاستيطان في القدس، حتى لو كان ذلك على حساب تفكيك بعض المستوطنات المبعثرة لجذب وتوطين ساكنيها إلى منطقة القدس إذا اخفقت سياستها بجذب مهاجرين جدد من خارج إسرائيل، أو تشجيع الهجرة الداخلية باتباع سياسات طاردة من بعض التجمعات السكانية المكتظة وبالمقابل تقديم تسهيلات وامتيازات تحدثت عنها الخطة الهيكلية المحلية لبلدية القدس (مدير تخطيط ومهندس بلدية القدس، 2004)، وهذا تأكيد على أن هذه التوقعات ستكون مستقبلاً عرضة لتغيرات كبيرة. الأمر الذي يتطلب تدعيم الصناعات والقطاعات الاقتصادية في محافظة القدس وربطها بمحيطها الفلسطيني ووضع خطط طوارئ فلسطينية لدعم القطاعات الاقتصادية والمجالس المحلية لمناطق J2، بما يدعم التواصل والصمود في داخل منطقة J1.

7. من الواضح أن العاملين في قطاع الخدمات هم الأكثر تأثراً بالسياسة الاستيطانية، وهو من القطاعات الحيوية لخلق بيئة حياتية ملائمة، لذا يجب تدعيم قطاع الخدمات لخدمة السكان، بما يعزز انتمائهم وصمودهم وتواصلهم مع مجتمعهم الفلسطيني وبخاصة مؤسسات التعليم والصحة والعمل الاجتماعي، التي تركز على تقديم الخدمات الاجتماعية وتخفف من تكاليف الحياة بخفض النفقات العامة مع التركيز على الأحياء المعزولة والأشد فقراً ومعاناة بسبب سياسة الاستيطان.

8. أظهر التحليل أن حركة الاستيطان قد أثرت على تراجع الحجم النسبي للعاطلين عن العمل في جميع مجالات المهن، باستثناء المهن الأولية، فمن الواضح أن حركة الاستيطان كما ذكر مسبقاً في أوج ازدهاره تعمل على جذب هذه الفئات من المهن وفق حاجة السوق، لكن في حالة انتهاء موجه تسريع الاستيطان من المتوقع أن تعمل على خلق فائض عرض ورفع معدلات البطالة بين العاملين من هذه المهن، الأمر الذي يتطلب وضع دراسات وخطط تأهيل مهنية للعاطلين عن العمل وفق خطة دمج وطنية بما يخدم احتياجات السوق الفلسطينية، والخروج من دائرة البقاء تحت طلب سوق العمل الإسرائيلي الذي ينتج على الدوام معدلات من البطالة الاحتكاكية لا تلبث أن تتحول إلى بطالة هيكلية مزمنة.

9. وفق نتائج التحليل، يظهر أن فئة العاطلين عن العمل من انهما 10-12 سنة دراسية تتأثر بشكل سلبي في الحركة الاستيطانية، وهي فئة تبقى بمعظمها تحت طلب السوق الإسرائيلي، والأكثر حساسية للتغيرات والإجراءات السياسية والأمنية التي تتصاعد يوماً بعد يوم، وحجم هذه الفئة مرتبط بموضوع التسرب من المدارس في هذا السن، لذا يجب وضع خطة تتضمن برامج وسياسات توجيه وتأهيل شبابية، وفق توجهات إستراتيجية تنمية فلسطينية متكاملة.

10. تعتبر الفئة العمرية من العاطلين العمل 35-44 عاماً، من أكثر الفئات العمرية تأثراً بالحركة الاستيطانية كونها لأسباب أمنية تبقى تشكل أهم فئات قوى العمل تحت طلب سوق العمل الإسرائيلي المؤقت، لذا فهي دائماً عرضة للبطالة الاحتكاكية، لذا لا بد من إيجاد سياسات وإستراتيجيات مستقبلية لإعادة تأهيل هذه الفئات، كون طبيعة وهيكله الطلب في سوق العمل الإسرائيلي خلق تشوهات هيكلية في القوى العاملة الفلسطينية في محافظة القدس والأراضي الفلسطينية الأخرى، مما يبقها تحت رحمة السياسات والإجراءات الإسرائيلية وأطماعها التوسعية.

11. وضع استراتيجيات لحشد وتطوير الطاقات القانونية والاعلامية والاجتماعية لدفاع عن القدس وسكانها وكشف اساليب وخطط الاحتلال والتوعية بها، وبذل كل الجهود في دعم ومساندة القيادات والمنظمات الشبابية الوطنية في ممارسة دورها النضالي والتعبوي والاعلامي لتعزيز روح الانتماء لدى جيل الشباب في محافظة القدس، مع ضرورة التأكيد على أهمية إنجاز المسيرة الديمقراطية وإنجاز بناء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بما يغلق الباب أمام الدعاية المعادية واستغلالها في الحرب النفسية حيث ما زالت سلطات الاحتلال تستخدمها كحصان طروادة في معركتها التوسعية العدوانية في قدسنا الشريف.

## المراجع

1. العقيلي، صالح والشايب، سامر. التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج SPSS، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان 1998.
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كتاب القدس الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.
3. حيدر، عزيز. السياسة الإسرائيلية تجاه مستقبل القدس [www.palestine-info.com](http://www.palestine-info.com).
4. أبو جابر، إبراهيم. مستقبل القدس وسبل إنقاذها من التهويد، المركز الفلسطيني للإعلام [www.palestine-info.com](http://www.palestine-info.com).
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - مسوحات القوى العاملة، دورات مختلفة.
6. مدير التخطيط ومهندس بلدية القدس، الخطة الهيكلية المحلية لبلدية القدس 2000، القدس 2004. [www.jerusalem.muni.il](http://www.jerusalem.muni.il)
7. وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، التهويد والاستيطان في القدس العربية (أهداف ونتائج)، موقع الوزارة الإلكتروني: [www.mohe.gov.ps](http://www.mohe.gov.ps)
8. وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، القدس الشريف (الواقع والتطلعات)، موقع الوزارة الإلكتروني: [www.mohe.gov.ps](http://www.mohe.gov.ps)
9. التفكجي، خليل. الاستيطان الجغرافي والديمغرافي وأخطاره في قضية القدس، الهيئة العامة للاستعلامات، الموقع الإلكتروني: [www.sis.gov.ps](http://www.sis.gov.ps)
10. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الصفحة الإلكترونية <http://www.pcbs.gov.ps>

مراجع باللغة الإنجليزية

1. Isaac, Jad & Abdel Latif Fida (2005). Jerusalem: the strangulation of the Arab Palestinian City, Applied Research Institute, Jerusalem.
2. Palestinian National Information Center. Israeli plan to judize Jerusalem. Web site location: [www.pnic.gov.ps](http://www.pnic.gov.ps)
3. Palestine Media Center. Permanent Issues. Web site location: [www.palestine-pmc.com](http://www.palestine-pmc.com)
4. Palestine Media Center. B'Tselem: Israel Surrounding East Jerusalem, Detaching it from the Rest of West Bank. Web site location: [www.palestine-pmc.com](http://www.palestine-pmc.com)
5. Palestine Media Center. New Settlements Puts Pressure on Jerusalem Palestinians. Web site location: [www.palestine-pmc.com](http://www.palestine-pmc.com)
6. Vitullo, Anita (1998) Feature: Israel's Social Policy in Arab Jerusalem. Issues (2). Web site location: [www.jqf\\_jerusalem.org](http://www.jqf_jerusalem.org)

### الملحق الإحصائي

جدول(1): أعداد المستوطنين في القدس خلال الفترة(1995-2003) ومعدلات زيادتهم السنوية

الزيادة السنوية	عدد الزيادة السنوية في عدد المستوطنين	عدد المستوطنين	السنة
2.96%		156,724	1995
1.89%	2,960	159,684	1996
-0.47%	-755	158,929	1997
2.46%	3,913	162,842	1998
4.64%	7,558	170,400	1999
2.10%	3,586	173,986	2000
1.15%	2,001	175,987	2001
1.39%	2,450	178,437	2002
1.53%	2,738	181,175	2003

المصدر: موقع الصفحة الإلكترونية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
<http://www.pcbs.gov.ps>

جدول(2): عدد المؤسسات العاملة في محافظة القدس موزعة على مناطق J1 و J2\*

\* تشمل منطقة J1 ذلك الجزء من المحافظة الذي ضمته اسرائيل بعد عام 1967. (راجع كتاب القدس الاحصائي السنوي، 2004 لمزيد من التفاصيل).

معدل النمو السنوي المتوسط	2003	1997	1994	فئات عدد العاملين	السنة
0.7%	2110		2938		منطقة j1
0.5%	1817		2352	0-4	
1.3%	158		287	5-9	
1.2%	80		140	10-19	
2.1%	40		108	20-49	
3.7%	5		29	50-99	
1.6%	10		21	+100	
-1.9%	2759	2994	1101	المجموع	منطقة j2
-2.1%	2491	2691	920	0-4	
-0.9%	162	193	107	5-9	
-0.8%	67	77	45	10-19	
-0.6%	27	24	20	20-49	
-2.5%	10	6	3	50-99	
2.3%	2	3	6	+100	

جدول(3): عدد المؤسسات في محافظة القدس موزعة حسب الانشطة الاقتصادية

2003	1994	النشاط الاقتصادي للمؤسسات
------	------	---------------------------

884	609	التعدين واستغلال المحاجر
10	11	الانشاءات
2709	2149	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والدرجات
256	245	الفنادق والمطاعم
79	95	النقل والتخزين والاتصالات
60	41	الوساطة المالية
209	216	الانشطة العقارية والايجارية
94	155	التعليم
171	189	الصحة والعمل الاجتماعي
266	307	أنشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية الأخرى
<b>4869</b>	<b>4039</b>	المجموع

المصدر: أعداد مختلفة من كتاب القدس الإحصائي السنوي.